النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يسمى النائب عن الفاعل، ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله. ثم قال:

٢٤٣- يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

يعني: أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به، وقوله: (**فيما له**) أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه إن كان ضميرًا، ولحاق تاء التأنيث في الماضي إذا كان مؤنثا، ثم مثل بقوله: (**كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ**) أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه.

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله:

٢٤٤-وَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

يعني: أن الفعل المبني للمفعول يضم أوله وشمل الماضي والمضارع فإنهما يشاركان في مض الأول، فإن كان ماضيا كبير ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ**) ثم مثل ذلك بقوله: (**كوصل**) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل، وإن كان مضارعا فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٥- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

أي: اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحا، ثم مثل ذلك بقوله: (**كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى**).

وقوله: (**أول الفعل**) مفعول أول باضممن، و(**المتصل**) مفعول مقدم أيضاً بـ(**اكسر**) و(**في**) متعلق باكسر، و(**بالآخر**) متعلق بالمتصل، والهاء في (**اجعله**) عائدة على ما قبل الآخر، و(**من**) مضارع متعلق باجعله، و(**منفتحا**) مفعول ثان باجعل، و(**المقول**) نعت لينتحي، و(**فيه**) متعلق بالمقول، و(**ينتحي**) محكي بالقول، ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله: كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا: واجعله من مضارع كينتحي منفتحا، فالقول فيه إذا على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي، فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي، وبالأول جزم المرادي. ثم إن ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك في بضع الأفعال تغيير آخر وذلك في نوعين: الأول: أن يكون أو الفعل الماضي تاء المطاوعة وإلى ذلك أشار إلى بقوله:

٢٤٦- وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَهْ

يعني: أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضاً كالأول تقول في تعلمت الحساب: تعلم الحساب يضم الأول والثاني، وفهم من قوله: **(تَا الْمَطَاوَعَهْ)** أن المراد بالفعل هنا الماضي لا المضارع، لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة، و**(الثاني)** مفعول بفعل محذوف يفسره **(اجعله)** و**(تَا الْمَطَاوَعَهْ)** مفعول بالتالي، و**(كالأول في)** موضع المفعول الثاني لاجعله، و**(بلا مُنَازَعَهْ)** متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

الثاني: أن يكون الفعل الماضي مفتتحا بهمزة الوصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٧- وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَـــالأوَّلِ اجْعَلَنَّـــهُ كَاسْـــتُحْلِي

يعني: أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالأول فتقول في انطلق انطلق، وفي استخرج: استُخرج، وفي استحلى، استُحلى، وفهم من قوله: **(بِهَمْزِ الْوَصْلِ)** أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضيا، لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل، و**(ثالث)** مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، و**(الذي)** نعت لمحذوف والتقدير، وثالث الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح، وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله.

ثم قال:

٢٤٨-وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُـــوعَ فَاحْتُمِـــلْ

يعني: أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات: الأولى إخلاص الكسر وهو المشار إليه بقوله: **(واكسر)** الثانية: الإشمام وهو المشار إليه بقوله: **(أَوَ اشْمِمْ)** وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة، وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما في المتواتر. الثالثة: إخلاص الضمة وهو المشار إليه بقوله: **(وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ)** ومنه قوله[1]: [الرجز]

---

(١) **قائله**: رؤبة بن العجاج؛ وهو من الرجز المسدس.

وروى: "وما ينفع" مكان "وهل ينفع" ابن يعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشتريه، ولكن التمني لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا ولّى لا يرجع.

الإعراب: "ليت" حرف تمنٍّ ونصب، "وهل" حرف استفهام معناه النفي، "ينفع" فعـــل مضـــارع مرفوع بالضمة الظاهرة، "شيئا" مفعول "ليت" قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها معترضة، "ليـــت" حرف تمن مؤكد للأول، "شبابا" اسمه، "بوع" فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مســـتتر فيـــه والجملة في محل رفع خبر ليت، "فاشتريت" اشترى فعل ماضٍ والتاء فاعل.

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وشمل قوله: (**فَا ثُلاثِيٍّ**) المفتوح العين نحو: باع، والمكسور العين نحو: خاف، وشمل قوله: (**أعل**) ما عينه واو كقال، والأصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، والأصل في بيع بإخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قبل قول فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأما عن لغة قول وبوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها، وأما على لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين، و(**فَا ثُلاثِيٍّ**) مفعول بأشمم على أعمال الثاني، ومفعول (**اكسر**) محذوف، و(**أعل**) في موضع الصفة لثلاثي، و(**عينا**) تمييز، و(**ضم**) مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره (**جا**) وقصره ضرورة، و(**احتمل**) معطوف على (**جا**) و(**كبوع**) في موضع الحال من فاعل (**جا**).

ثم قال:

٢٤٩-وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

يعني[1]: أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع في اللبس، واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو: بيع العبد، إذا أسندته إلى ضمير

=

الشاهد: في "بوع"، فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٩٤، وابن عقيل ١/ ٢٦٨، والأشموني ١/ ١٨١، والسندوبي، وداود، وابن هشام ١/ ٣٨٠، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٢/ ٥٣، والسيوطي ٥٠، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٤٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٧٠.

(١) **المعنى**: إن كان الفعل بشكلٍ يُخاف إلتباس صيغة مبني لمفعوله بصيغة مبني لفاعله يُجتَنَبُ ذلك، كما يلي: إذا أُسند الفعل الثلاثي، المُعتَلّ العين - بعدَ بنائه للمجهول - إلى ضمير مُتكلّم، أو مخاطَب، أو غائب، له حَالتان:

الأولى: واوي العِلّة، نحو: (سَامَ) من (السَّوم)، وجَبَ في بناءه للمجهول كسْرُ فائه، أو الإشمام، فتقول: (سِمْتُ)، ولا يجوز (سُمْتُ) بالضّم لئلا يلتَبس بمبني لفاعله، فإنه بالضّم، تقول: (سُمْتُ العَبْدَ)، أي: جعلتُ له علامة.

المخاطب فقلت: بعت يا عبد بإخلاص الضم أو الإشمام، فلو قلت: بعت بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل، أو فعلٍ ومفعول؟ فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام، وكذلك طلت زيدا إذا أسندته أيضاً إلى ضمير المخاطب فقلت: طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما، و(**إن**) شرط، و(**خيف**) فعل الشرط، و(**لبس**) مفعول لم يسم فاعله، و(**بشكل**) متعلق بخيف، و(**يحتسب**) جواب الشرط.

ثم قال: (**وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حب، ورد ما جاز ف فاء باعَ من كسر وإشمام وضم وقد قرئ: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسر الراء، وفهم من قوله (**قد يرى**) أن ذلك قليلٌ، ولم يقرأ بهما في المتواتر فـ (**ما**) مبتدأ موصولة وصلتها (**لباع**) و(**قد بري**) خبره، و(**نحو**) في موضع المفعول الثاني ليرى. ثم قال:

٢٥٠- وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

يعني[1]: أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو: اختار، أو على وزن انفعل نحو: انقاد، وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: اختير، واختور، وبالإشمام وفهم تمثيله باختار وانقاد، أن ما

=

الثانية: يائي العلّة، نحو: (باعَ) من (البَيعِ)، وجَبَ في بناءه للمجهول ضَمُّ فائه، أو الإشمام، فتقولَ: (بُعْتَ يا عَبْدُ)، ولا يجوز (بِعْتَ) لئلا يلتبس بصيغة مبني للمعلومه فإنه بالكسر، نحو: (بِعْتَ الثّوبَ).

والحكم الذي ثَبتَ لفاء فعل (باع) من جواز إخلاص كسرها، و إخلاص ضمّها، وإشمامها، كذلك يجوز لفاء فعل (حَبَّ) نحو: (حَبَّ) مبني للمعلوم، فيقال في مبني لمفعوله: (حِبَّ) أو (حُبَّ) أوالإشمام بين الكسر والضمّ.

سِمْتُ: (سِمْ) فعل ماض مبني للمجهول. (التاء) ضمير متّصل مبني في محل رفع نائب فاعل.

سُمْتُ العَبْدَ: (سُمْ) فعل ماض مبني على السكون. (التاء) ضمير متّصل مبني في محل رفع فاعل. (العبْدَ) مفعول به منصوب.

(١) المعنى: الوجوه التي ثبتَتْ لفاء فعل (باع) من جواز إخلاص الكسر، إو إخلاص الضمّ، أو الإشمام تثبتُ كذلك للحرف الذي قَبلَ عين الفعل في مُعتل العين من كلّ فعلٍ على وزن (إفْتَعَلَ) و (إنْفَعَلَ)، نحو: (اختارَ) أصله: خير، فالألف عين فعله، والتاء هي الحرف الذي قبل العين، فيجوز فيها: (أُخْتُورَ)، و (إخْتِيرَ)، والإشمام.

(انْقادَ) أصله: قَوَدَ، فالألف عين فعله، والقاف هي الحرف الذي قبل العين، فيجوز فيها: (أُنْقُودَ)، و (إنْقِيدَ)، و الإشمام.

صحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ما ذكر نحو: اعتور، بل يجري مجرى الصحيح،و (**ما**) موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع، وخبره (**لِمَا الْعَيْنُ تَلِي**) و(**العين**) مبتدأ، و(**تلي**) خبره، والجملة صلة (**ما**) الثانية، و(**في اختار**) متعلق بتلي، والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما، و(**ينجلي**) في موضع الصفة لشبه أي وما أشبههما في الوزن والإعلال، ثم إن الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل قال:

٢٥١-وَقَابِلٌ مِن ظَرف أَوْ مِن مَصدَرِ أَوْ حَرْف جَــرٍّ بنِيَابَــة حَــرِي

يعني: أن ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين، فلا يجوز سير سحر، ولا جلس عندك، وما يقبل النيابة من مصدر، ويشترط أيضاً في نيابته أن لا يكون مؤكدا، وأن لا يكون غي متصرف نحو: سبحان، أو حرف جر يعني مع مجروره، ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ، ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله: (**وقابل**) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك.

فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سير يزيزد يومين فرسخين سيرا شديدا، إن أقمت المجرور، وسير يزيد يومان فرسخين سيرا شديدا، إن أقمت ظرف الزمان، وسير بزيد يومين فرسخان سيرا شديدا، إن أقمت ظرف المكان، وسير يزيد يومين فرسخين سير شديد، إن أقمت المصدر، و(**قابل**)، و(**من ظرف**) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به، و(**حري**) بمعنى حقيقي وهو خبر المبتدأ، و(**بنابة**) متعلق به.

ثم قال:

٢٥٢-وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذي إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظ مَفْعُولٌ بِه وَقَد يَــرِدْ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وقد يرد**) وفهم منه أن ذلك قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما، وقوله: (**بعض**) فاعل ينوب، و(**هذي**) إشارة إلى الأربعة المذكورة، و(**إن وجد**) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وفاعل (**يرد**) ضمير مستتر والتقدير: وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول.

ثم قال:

٢٥٣- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِن

يعني: أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، ويعبر أيضاً عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول، واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا: كسى زيدا ثوب، وأعطى عمرا درهم، وفهم في قوله: (**فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِن**) أنه إذا وجد لبس وجب إقامة الأول كقولك: أعطى زيدا عمرا، وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب (**ينوب**) مفعول به من فاعل و(**قد**) إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقا، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فانه أكثر، و(**باتفاق**) متعلق بينوب، وكذلك (**فيما**) و(**الثان**) فاعل، و(**من باب**) في موضع الحال من الثان.

ثم قال:

٢٥٤-فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَر وَلا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَر

يعني: أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما كان خبرا في الأصل، والمفعول الثاني من باب أعلم مخبر عنه فتنافيا، ووجه منعه في أعلم أن الأول مفعول به حقيقة فيتزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى جواز نيابتها وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَلا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَر**) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده: ظن زيدا قائم، وأعلم زيدا فرسه مسرجا، وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتها بلا خلاف، و(**في باب**) متعلق بـ (**اشتهر**) وهو خبر عن (**المنع**) و(**القصد**) فاعل بفعل محذوف يفسره (**ظهر**).

ثم قال:

٢٥٥- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

يعني: أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: (**ما سوى النائب**) جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فنقول قوله: (**مَا سِوَى النَّائِبِ**) و(**مما**) متعلق بالاستقرار العامل في الصلة، و(**بالرافع**) متعلق بـ (**علقا**) و(**النصب له**) مبتدأ وخبر والجملة خبر (**ما**) و(**محققا**) حال من الضمير المستتر في (**له**) العائد على (**النصب**).